



مدى

من زمن التوهج



ملحق أسبوعي يصدر عن مؤسسة



للإعلام والثقافة والفنون
www.almdasupplements.com

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير

مخزي لريم

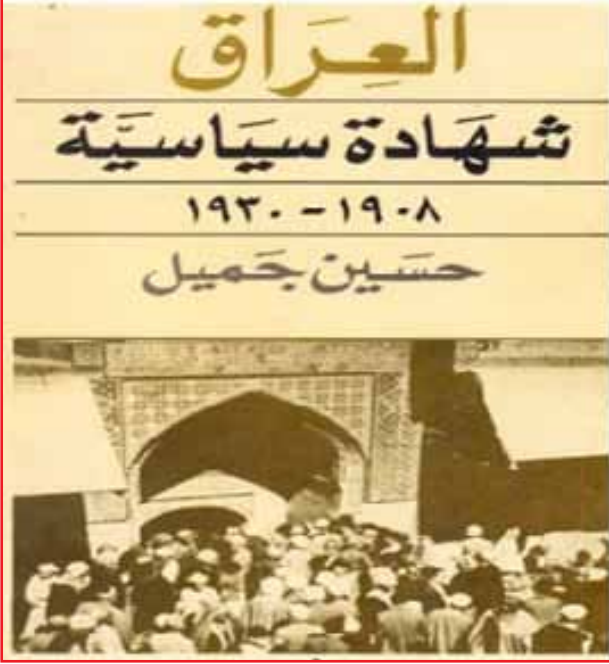
العدد (5245) السنة العشرون
- الخميس (18) أب 2022

عُسين مجسّد



حسين جميل.. وقراءة في كتابه (العراق شهادة سياسية 1908-1930)

نبيل عبد الأمير الربيعي



كتاب الراحل حسين جميل (العراق شهادة سياسية 1908-1930) يحتوي على 310 صفحة من القطع المتوسط وذات الطباعة والورق الجيد، والصادر عن دار اللام في لندن 1987م، الكتاب يحتوي على مجموعة من الصور النادرة التي تمثل شخصيات بغدادية ادبية وثقافية فضلاً عن أماكن بغدادية حقبية عشريينات وثلاثينات القرن العشرين، والكتاب هو عبارة عن مذكرات الراحل ودوره في الحياة السياسية في مطلع القرن الماضي.

كان له دور بارز في الحركة الوطنية وهو ما زال في مقتبل العمر في كتابه (العراق شهادة سياسية) ص 180/182 قائلاً: "كنت في السنة الدراسية 1925-1926م طالباً في الصف الثالث في المدرسة الثانوية ببغداد، وكان مدرس اللغة الإنكليزية فيها رجل إنكليزي اسمه كودول Goodal وأذكر أنه كان معلماً غريب الأطوار، ضعيفاً في تدريس مادته ونشازاً في مظهره، حتى أنه كان يشد سرواله برباط عنق قديم بدلاً من الحزام. في هذا الجو المشحون بالتحدي للإنكليز دخل المسر (كودل) مدرس اللغة الإنكليزية على طلاب الصف الثالث وكنت فيه، وقال في الصف: إن العراقيين حمير، لأنهم يعارضون المعاهدة (معاهدة الإنتداب) مع بريطانيا في حين أن بريطانيا تمدنهم وتعمل على تقدمهم. تتلمذ الطلاب وهم يباغتون بمثل هذا الكلام الجارح، وأخذ الغضب يفعل فعله في نفوسهم، ولكنهم انتظروا الحين انتهاء الدرس! وما إن رن الجرس معلناً إناء الحصة حتى ذهبوا - وكنت بينهم - إلى إدارة المدرسة، وكان المدير هو يوسف عز الدين الناصري، وأعلموه أنهم قرروا الإضراب عن دخول صف اللغة الإنكليزية لأن مدرستها أهاد العراقيين، ونفذوا إضرابهم. ثم يعقب الراحل في قائلاً: "حاول المدير اقتناعهم بعدم مقاطعة درس هذا المدرس... غير أن الطلاب لم يستجيبوا لطلبة ونفذوا إضرابهم... وأذكر إن مدته لم تكن طويلة... لعلها لم تزد على اسبوع، صدر بعده أمر نقل المدرس كودول إلى ثانوية الموصل، ونقل مدرس اللغة الإنكليزية في الموصل (المستر براير Prayer) إلى ثانوية بغداد". هكذا كانوا طلبة الثانوية يحملون من الروح والمشاعر الوطنية في عشرينيات القرن الماضي ودفاعهم عن وطنهم.

هذا كان أول إضراب يشارك به الراحل حسين جميل، أما الإضراب الثاني فكان عام 1927م وهو ما زال في مقتبل الشباب، وهي حادثة فصل وزارة المعارف أستاذ التاريخ انيس زكريا النصولي وكتابه (الدولة الأموية في الشام)، ذلك الوقت، فقررت وزارة المعارف وكان يشغلها السيد عبد المهدي المنتفكي لمنع تدريس كتابه في ثانوية بغداد، وكان الراحل حسين جميل نشأ ومن العناصر القيادية من طلاب الثانوية، يقول في كتابه (العراق شهادة سياسية) ص 188: "ثم اتصلت العناصر القيادية من طلاب الثانوية ودار المعلمين بعضها ببعضها الأخر، وكنت نشطاً فيها، وبعد المداولة بينهم اتفقوا على أن يتجمع الطلاب في صباح اليوم التالي الأحد 30 كانون

الثاني 1927 في جانب الكرخ، وسط أرض فضاء تقع بين حدائق الصالحية ودور السكك الحديدية، وجرى إبلاغ الطلاب بأن يتجمعوا هناك تمهيداً للسير بمظاهرة إلى وزارة المعارف، وبالفعل تجمعوا ذلك الصباح هناك دون الذهاب للمدرسة... وطلبوا وزارة المعارف بإلغاء قرار الفصل وإعادة النصولي إلى عمله، وقد كنت من بين المتظاهرين، توجه الطلاب من حدائق الصالحية إلى وزارة المعارف، كان موقعها في شارع الجسر القديم، شارع المأمون الآن... عبر المتظاهرون جسر الصالحية الذي كان يسمى حينذاك (جسر مود) حيث تجمعوا أما باب وزارة المعارف... وفي مساء يوم المظاهرة ألت الشرطة القبض على بعض الطلاب وكنت منهم، وقد قضينا ليلتنا في موقف شرطة السراي، ثم اطلق سراحنا بكفالة في اليوم التالي 31 كانون الثاني 1927.

أما المظاهرة الثالثة التي شارك فيها حسين جميل فهي بمناسبة زيارة (الفريد موند) العراق يوم 8 شباط 1928، يقول حسين جميل في كتابه ص 207: "ما ن قرأت الخبر حتى ذهبت إلى عبد القادر اسماعيل، زميلي في الدراسة الثانوية وفي الحركتين الطلابيتين السابقتين، وكان عبد القادر حينذاك طالباً في كلية الحقوق، واعلمته بالخبر الذي قرأته عن هذه الزيارة وسألته رأيه بالتظاهر احتجاجاً عليها وشجبتاً للحركة الصهيونية بعمومها فأيد عبد القادر الفكرة"، بعد المظاهرة اعتقل حسين جميل مع المتظاهرين وهو ما زال طالباً في كلية الحقوق في بغداد، وأوقفتهم السلطات وكان عددهم (41) شخصاً و(35) منهم من الطلبة ومن ضمنهم جميل يوسف زينل، وقد تم اطلاق سراحهم بكفالة.

يوم 29/3/1928 غادر الراحل حسين جميل بغداد إلى دمشق لدراسة الحقوق (معهد الحقوق في دمشق) وكانت سنوات الدراسة فيه ثلاث سنوات، عام 1929م زاره فؤاد شمالي في دمشق وهو أحد مؤسسي الحزب الشيوعي في لبنان سنة 1924 ثم أمينته العام بعد ذلك، طالباً منه أن يذهب إلى موسكو للدراسة في (جامعة كادحي الشرق) دون أن يتكلف مصاريف السفر والإقامة والدراسة، إلا أن الراحل رفض الطلب.

كانت تربط حسين جميل علاقات واسعة مع الشخصيات الوطنية ومنهم عاصم فليح، وكان يلتقي معه في نادي التضامن ومع الطلاب والشباب للتحديث في الشؤون العامة والمظاهرات ضد الصهيونية ومجيء الفريد موند إلى بغداد، كان الوعي قد تجذر لدى حسين جميل ومنذ وقت مبكر لصالح مجموع الشعب، ويرى الدعوة للعدالة الاجتماعية في المجتمع والعلاقات الاقتصادية العادلة بين الطبقات والفئات.

تخرج الراحل حسين جميل في معهد الحقوق في دمشق في أول صيف 1930، فعاد إلى بغداد يوم 1930/7/2، وقدم طلباً إلى رئيس محكمة تمييز العراق للحصول على إجازة العمل بالمحاماة، لكن طلبه رفض، مستنداً رئيس المحكمة إلى أن نظام المحامين لسنة 1918م يقر في مادته الثانية أن إجازة المحاماة تعطى لمن كان بيده شهادة مدرسة الحقوق في الإستانة أو بغداد) وبعد عدة مطالبات تمت الموافقة على منحه إجازة العمل في مجال المحاماة.

أحب حسين جميل مهنة الصحافة فمُنذ طفولته عندما كان طالباً في مدرسة العمارة الابتدائية سنة 1923 حرر المقالات ونشرها في مجلة التلميذ العراقي، وكتب في جريدة الاستقلال عام 1927، كما كتب في مجلة الشباب الصادرة في شباط سنة 1929، ويعتبر أحد مؤسسي جريدة الأهالي عام 1931م.

عمل الراحل في مجال المحاماة في العراق بداية عام 1931، وصار ناشطاً ديمقراطياً ذائع الصيت بسبب مواقفه الوطنية التي دافع فيها عن الحريات الديمقراطية مستنكراً حملات القمع والإرهاب التي مارستها الحكومات المتعاقبة في العهد الملكي، وكان سياسياً وصحفياً بارعاً، وقد ساهم في تأسيس الحزب الوطني الديمقراطي، وعند تأسيسه أصبح سكرتيراً عاماً للحزب. وقد انتخب عضواً بمجلس النواب العراقي في دوراته للأعوام (1947، 1948، 1954)، وعين وزيراً للعدل في حكومة علي جودة الأيوبي للفترة من (1949-1950)، كما انتخب نقيباً للمحامين العراقيين في أربعة انتخابات متوالية للأعوام (1953-1957)، وأميناً عاماً لاتحاد

المحامين العرب للفترة من (1956-1958). يعتبر حسين جميل أول من ألف كتاباً عن حركة 14 تموز 1958 فبعد بضعة أشهر من اندلاع الثورة نشر كتاب العراق الجديد وهذا الكتاب عبارة عن محاضرة القاها باللغة الإنكليزية في مدينة نيودلهي في الهند حيث كان يعمل سفيراً للعراق هناك بتاريخ 29 أيلول/سبتمبر 1958. رحل 7 كانون الثاني 2001م عن عمر ناهز التسعين عاماً.

يذكر الكاتب والباحث جاسم المطير في مقال له على الصوار المنمدن تحت عنوان (حسين جميل في نمة الخلود) يوم 2002/1/10 قائلاً: "منذ بداية الثمانينات حتى آخر عمره أصبحت مكتبته الشخصية البيئية تحت تصرف الباحثين والمؤرخين من طلبة الدكتوراه والمجستير في الجامعات العراقية، وكان في التسعينات جليس بيته في اغلب الأحيان مستقبلاً رجال القانون والباحثين المهتمين بالدراسات والأبحاث القانونية، وقد اصدر في التسعينات أو أواخر الثمانينات كتاباً صغيراً عن حقوق الإنسان في الإسلام، وهو كتيب تضمن مبادئ هامة عن الحريات والحقوق الإنسانية والفردية ضمن الفكر الإسلامي الحر. حاولت صحافة النظام (نظام البعث) خلال عقدين من الزمان جره إلى بعض المواقف والتصريحات المؤيدة لبعض سياساتها في الحروب والمغامرات والقمع والغزو، لكنه لم يتجاوب مع أية دعوة وظل محافظاً على استقلالية موقفه وأفكاره. كانت صحته نشيطة بحدود مقبولة في التسعينات، إذ يغادر بيته مرة كل أسبوع على الأقل متجولاً في بعض شوارع بغداد كشوارع الرشيد وشارع السعدون ويتجول أيضاً في مكتبات شارع المنتبى.

يعتقد أصحابه من المترددين عليه في بيته أنه كتب الكثير من صفحات مذكراته السياسية التي ستكون مصدراً هاماً من مصادر التاريخ العراقي في العصر الحديث. استفسرت منه عام 1993 عن احتمال نشر مذكراته وموعده نشرها فقال لي بالحرف الواحد، جاداً ومارحاً في نفس الوقت: "ما أكتبه من مذكرات لا يرى النور قبل الموت.."

من أوراق حسين جميل في الثلاثينيات.. نشاطنا الشبابي ضد المعاهدة مع بريطانيا

إعداد: عمار عبد القادر الزهاوي



محاولة لاغتيال نوري السعيد

في غمرة معارضتنا عقد معاهدة التحالف مع بريطانيا سنة 1930 فاتحني احد عناصر «فريقنا» جميل عبد الوهاب باقتراح ان نقتال نوري السعيد، وقال لي ان نوري السعيد يذهب ليلا لزيارة صديق له هو (فلان ذكرى اسمه وقد نسيته) وتقع داره في الحيدر خانة قرب شعبة مدرسة البنات المركزية - والطريق التي يسلكها نوري الى الدار هي طريق العاقولية الى بيوت بيت الالوس ثم الى الزقاق المقابل التي تقع في مدخله دار حسين مكي خماس وعباس فضلي خماس الى الدار المقصودة.

ويمكننا ان نكمن له في محل ما من هذا الطريق الطويل وبعد اطلاق الرصاص عليه نستطيع ان نختفي في زقاق من الزقاق الكثيرة في هذه المنطقة. قلت له اننا يجب ان لا نسلك طريق الاغتيال السياسي فهو طريق مسدود لا يؤدي الى نتيجة ايجابية في تحقيق اماني الشعب الطامح الى الاستقلال. وذهب من نعتقد انه يتعاون مع الاجنبي لا ينهي هذا التعاون حيث يوجد كثير ممن يحلون محل الذي يذهب، اما الطريق المجدي فهو الطريق الشعبي، تنامي قوى الشعب وقيامها بحركة تستطيع ان تفرض حلولها في المجتمع، وقد اقتنع جميل عبد الوهاب برأي هذا وعدل عن ما كان يفكر فيه.

كان هذا الحديث معي وحدي ولا اعتقد انه فاتح به احداً من عناصر «الفريق» فان احداً منهم لم يتحدث فيه، ولم يكن موضع بحث.

اول رسالة سياسية كتبها

بحفنا نحن الشبان المعارضون لسياسة السلطة تجاه بريطانيا الرسائل التي نمارسها في نشاطنا السياسي، فكان من راينا انه يجب ان تكون لها في المستقبل جريدة يومية سياسية، تبشر بدعوتنا وتعبير عن آرائنا في الاحداث الجارية. وحيث كان من شروط المدير المسؤول للجريدة - بموجب احكام قانون المطبوعات النافذ - ان يكون متخرجاً في مدرسة عالية وكنت انا الوحيد من بين «الفريق» اكملت الدراسة العالية وكان الاخرون مازالوا في كلية الحقوق واغلبهم في الصف المنتهي، لذلك كان الراي ان اتقدم انا بطلب امتياز اصدار الجريدة، بعد ان اكمل معاملة تعادل شهادتي من معهد الحقوق في دمشق مع شهادة كلية الحقوق العراقية. والى ان يتم ذلك قررنا اصدار رسائل بحجم صغير في مواضيع دعوتنا السياسية.

وصدرت اول رسالة لي بعنوان «انكلترا في جزيرة العرب» صدرت في اول آب 1930، وكانت مواضيعها «السياسة الانكليزية في الجزيرة» و«انكلترا بين الاحاق والحماية والانتداب الفاظ لمعنى واحد» و«الانكليز خصوم الوحدة العربية» و«معاهدة سايبكس بيكو» و«كيف اغتصب الانكليز الكويت». وكانت الرسالة في «26» صفحة ومواضيعها كنت قد كتبتها وانا طالب في الصف المنتهي من معهد الحقوق في دمشق. ونشرت واحداً من مواضيعها في جريدة الشعب في دمشق وموضوعاً اخر نشرته جريدة النداء في بيروت وهذه الجريدة هي لسان حال حزب النداء القومي في لبنان.

الاثنين المقبل، وذلك بتعطيل الاشغال ووسائل النقل وقلل الدكاكين والمحلات التجارية والمقاهي ودور الاعمال عموماً، وان تتظاهر سلمياً. في 20 أيلول ابلغ المتصرف مقدمي البيان - بواسطة شرطة بغداد بمنع عقد الاجتماع واقامة المظاهرة، فابلغنا الصحف بالمنع ونشرت الخبر. وفي صباح اليوم التالي (21 ايلول) بدأت الشرطة منذ الصباح تقبض علينا وتضعنا في موقف شرطة السراي، وبدأ محققوا الشرطة التحقيق معنا. وبعد ان اجروا التحقيق قدمت الشرطة الاضبارة التحقيقية الى محكمة جزاء بغداد في يوم 9/24 بطلب محاكمتنا ونقلنا من مركز شرطة السراي الى الموقف العام الملحق بسجن بغداد في باب المعظم، اما الموقوفون فهم مقدموا البيان الى المتصرف وانا معهم وكذلك عبد المجيد حسن مدير مطبعة الاداب وثلاثة نسب اليهم توزيع المنشور اليدوي الى الجمهور وهم احمد قاسم راجي وعمر خلوصي الراشدي وسليم زلوف، ولم تستطع الشرطة القبض على عزيز شريف وصادق حبة وهما من الموقعين على البيان الى المتصرف رغم تحرياتها عنهما فقد اختفيا، وعلمت بعد ذلك ان المحل الذي اختفا في عزيز شريف كان مزرعة لابن خالته مالك فتيان الراوي في منطقة سامراء.

نشرت جريدة الزمان (وهي جريدة صدرت بدل جريدة البلاد عندما عطلتها السلطة) نشرت تعريفاً بالموقوفين وقالت عني اني «ليسانس في الحقوق من كلية دمشق ومؤلف رسالة انكلترا في جزيرة العرب.. ومن الكتاب المهتمين بالقضية العربية، وله فيها مقالات بارعة. وقد كان طالباً في كلية الحقوق البغدادية فخرج منها لاشتراكه في مظاهرة ضد الفرد موند. ونشرت جريدة «بغداد تايمس» الاوقات البغدادية - وهي جريدة تصدر من شركة خاصة باللغتين الانكليزية والعربية وهي جريدة مولية للسلطة البريطانية في بغداد نشرت في قسمها الانكليزي فصلاً عن حادثة التوقيف وترجمة للموقوفين.

وبسبب منع المتصرف الاجتماع والمظاهرة قدم فريق اخر متكون من سعيد الحاج ثابت ومحمود الملاح ويوسف رجب وسعيد عباس السامرائي وصادق كمونة وعبد الكريم محمود وعبد الله البراك طلباً الى المتصرف اشاروا فيه الى قرار المنع وان «الواجب الوطني يحتم موالاة العمل ومواصلة هذه الفكرة، لذلك فهم يعتمدون عقد اجتماع في جامع الحيدر خانة بعد ظهر يوم الجمعة (9/26) والتظاهر الى الباب الشرقي والعودة الى الجامع. وقد منع هذا الاجتماع ايضاً وفي 1930/11/4 قدم الى المتصرف اخبار ثالثة بعقد اجتماع عام في يوم 11/7 في الاوبرا العراقية لمناقشة المعاهدة وقعه سعيد الحاج ثابت والمحمامي نوري الاورفه لي والمحمامي طاهر القيسي والمحمامي ابراهيم السعدي ويوسف رجب وسعيد عباس السامرائي وصادق كمونة وعبد الله البراك وعمر خلوصي وكنت انا من الموقعين عليه وقد منع المتصرف عقده، ونشرت صدى الاستقلال في اليوم التالي شجبا لموقف السلطة بمنعها عقد الاجتماعات العامة.

المعد حفيد الاستاذ حسين جميل

الحديث عنها - ونشرته الصحف مع افادة فائق، وكان المقصود من قراءته في المحاكمة ان يسمعه المستمعون في المحاكمة وان ينشر في الصحف ضمن اجراءات المحاكمة. وهذا المنشور الثاني كان موضوع المحاكمة. ونصه هو التالي: «الاضراب العام والاجتماع السياسي والتظاهرات الكبرى

عصر الاثنين المقبل 22 ايلول سنة 1930 من الشباب الى الشعب العراقي العظيم:

انت تقاسي الجوع والعربى والانكليز واتباعهم سبب جوعك وعراك، وهم ينعمون بثروتك وغناك وهم الذين مزقوا قومك وساموك السذل فلهم في كل موطن من مواطننا مظالم، فقلسطين مرهقة يشبتت الانكليز ابناها ويخرجونهم من ديارهم ليسكنوا الصهيونيين الاعداء فيها. وقد ارهقوا ومازالوا يرهقون العرب في انحاء جزيرتك المقدسة، فهذا الفقر وتلك المظالم والمعاهدات الجائرة تدعوك الى الاحزاب العام بعد ظهر

كتبنا على هذه الرسالة انها الرسالة الاولى، واعلنا في ظهر غلافها الاخر عن الرسالة الثانية وانها ستكون بعنوان «عدم التعاون» بقلم فائق السامرائي، وعرفنا القارئ بمواضيعها وانها ستضم فصلاً في السياسة السلبية والايجابية، وفشل طريقة المفاوضات في نهضات الشعوب وضرورة مقاطعة المجالس النيابية لانها في البلاد المستعمرة اداة المستعمر. ولم تصدر هذه الرسالة حيث جرى بعد مدة قصيرة توقيفنا ومحاكمتنا والحكم بالحبس على اكثرنا، من الذين اوقفوا وحوكموا فائق السامرائي.

توقيفنا ومحاكمتنا

وكتبنا بياناً طبعناه في مطبعة الاداب ايضاً بشكل منشور يدوي طبعنا منه اربعة الاف نسخة ووزعناه نحن في مناطق بغداد المختلفة، ولم ينتشر في صحيفة ما. انما قرأه فائق السامرائي في افادته في المحاكمة التي سياتي

حسين جميل وبواكيره الفكرية في الديمقراطية والحريات الفكرية

رفعة عبد الرزاق محمد



في السنة الدراسية 1922-1923، بعد ان حصل على نتيجة (ناجح باستحقاق) في الامتحانات الوزارية الابتدائية، انتقل حسين جميل إلى المرحلة الثانوية في بغداد، فدخل المدرسة التي تحمل اسم (الثانوية المركزية).



وفي المرحلة الثانوية ظهرت اهتمامات حسين جميل السياسية والفكرية، وأخذ يقرأ الكتب غير المدرسية ويمكن القول إن لحسين جميل ميولاً ثقافية واستعدادات فكرية منذ نعومة أظفاره، وقد ساعدت دراسته الثانوية في بغداد على تنمية تلك الميول. ويبدو أن قراءته الواسعة جعلته يُطلع على بعض الكتب ذات الطابع اليساري، ك (مذكرات لينين) و (البيان الشيوعي) وغيرها، إلا أن إعجابته بالتراث الماركسي، لم يجعل منه ماركسياً، بل كان إعجاباً بالفكر الإنساني بشكله العام. وقد دلت السنوات التالية على أن أفكاره كانت خليطاً من الفكر الديمقراطي والإصلاحي والقومي (المعتدل)، كما كان يحمل شعوراً ودياً نحو الثورة في روسيا.

دفعت رغبة حسين جميل في متابعة الأنشطة الثقافية والسياسية إلى الاتجاه لقراءة الأفكار الجديدة والتقدمية التي انتقدت ما كان سائداً من الأفكار الموروثة التي يغلب عليها طابع التخلف والتخايل. وكان من رأي حسين جميل أن على المرء أن لا ينظر إلى شيء من ذلك نظرة تقديس واحترام مجرد أنه من موروثات الأجداد، أو لأن المجتمع يأخذ به، بل يجب على المرء وإن يمعن النظر في كل أمر وينظر إليه بمنظار العقل وحده، فيؤمن بما هو صواب وإن كان مرفوضاً من قبل الشعب، ويرفض ما هو خطأ وإن كان مقبولاً من قبل الشعب، وفي كلا الحالتين يكون الاحتكام إلى العقل الحر الذي ينظر إلى كل مسألة نظر موضوعية، من غير أن تؤثر في حكمه عقيدة سابقة. ويتضح من هذا أن النزعة العقلانية كانت متجلية في طرائق تفكير حسين جميل، وفي قياسه للأمر وتقويمها.

وأول ما تجده في شخصية حسين جميل نزعته الحرة وشخصيته المستقلة، فعلى الرغم من كونه سليل الأسرة العريقة والشهيرة ثراءً وعلماً، فإن ثقافته التي تلقاها كانت اشبه ما تكون ثقافة عمامية، فلم تكن ثقافة تقليدية بسبب كثرة العلماء والقضاة في أسرته، بل كانت ثقافة تقدمية متحررة منذ البدء، وكثيراً ما كان يردد أن الإسلام دين متميز بأصالته، لأنه يذهب إلى أن الإنسان يعمل فساوى بين قريشياً وحبشياً.

وضمن هذا السياق اهتم بقراءة آراء الداعين إلى الفكرة الحرة التي عبّروا عنها بالمقالة والقصة والرواية، مثل محمود أحمد السيد، وعوني بكر صدقي، وعبد الله جدوع، وغيرهم. ويمكن

القول إن هذه الأفكار وغيرها قد استطاعت أن تنمي البذرة الفكرية لدى حسين جميل، لأنه اطلع من خلال تلك الأفكار على آراء ووجهات نظر مختلفة، وعلى آراء مثقفين لهم أساليبهم وطرائقهم المختلفة في معالجة الأمور السائدة في المجتمع، وتغلب عليها كلها النزعة الاشتراكية الديمقراطية المقترنة بالدعوة الإصلاحية. لذا فإن ما حصل عليه حسين جميل من أفكار ومعلومات جعلته ينظر إلى الحياة فيما بعد نظرة تختلف عن تلك النظرة الكلاسيكية التي اعتاد عليها أبناء جيله، لأنه تأثر بأفكار الحرية والتقدم التي نمت لديه القدرة والمواهب الفكرية، وعمقت لديه سمات الوعي الوطني والقومي فيما بعد.

وبهذا يمكن القول أيضاً إن النزعة التقدمية أصبحت السمة الواضحة لأفكار حسين جميل، فضلاً عما ذكرناه فإن هناك منابع أخرى غذت هذه النزعة لديه، منها متابعتها للصحف العراقية والعربية السائرة في هذا المضمار، ومنها صحيفة (الصحيفة) مديرتها حسين الرحال، التي سارت على المنهج الذي دعا إليه محمود أحمد السيد، واهتمت في مقالاتها بمعالجات أسمى بالتقدمية والاشتراكية، فضلاً عن قراءته مجلة (العصور) التي أصدرها اسماعيل مظهر عام 1927، إذ يذكر حسين أن لهذه الجريدة تأثيراً واضحاً في الأذهان العراقية المتحررة، فشعارها (حَرِّزْ فِكْرَكَ)، حيث كتب عند صدورها: "حَرِّزْ فِكْرَكَ من كل التقاليد الموروثة، حتى لا تجد صعوبة ما في رفض رأي من الآراء، أو مذهب من المذاهب اطمانت إليه نفسك وسكن إليه عقلك، إذا كشفت لك الحقائق ما يناقضه".

إضراب طلاب المدرسة الثانوية ببغداد عام 1926.

بعد أول عمل سياسي بارز قام به حسين جميل، وهو لا يزال طالباً في الصف الثالث الثانوي، إسهامه في الإضراب الطلابي الذي قام به طلبة المدرسة الثانوية، احتجاجاً على المعاهدة العراقية- البريطانية لعام 1926. لهذا فإن الدور الذي قام به حسين جميل ومجموعة أخرى من الطلاب كان تعبيراً عن موقفهم المعارض لتلك المعاهدة المجحفة. وازداد تأثير طلبة الثانوية نتيجة لموقف مدرس اللغة الإنكليزية، وهو بريطاني الجنسية اسمه كودول، فبسبب انزعاجه من النقد العنيف الذي وجهته الصحافة

والمعارضة لموقف بريطانيا، أخذ يتفوه بكلمات نابية جداً وبعيدة عن الذوق العام ضد الوطنيين العراقيين المعارضين للمعاهدة، زاعماً أن بريطانيا تسعى لمساعدة العراقيين والعمل على تقدمهم، الأمر الذي حفز جموع الطلبة لبدء اسبائتهم. فأعلنوا الإضراب عن الدراسة، احتجاجاً على موقف هذا المدرس، وذهبوا إلى إدارة المدرسة، وكان المدير آنذاك يوسف عز الدين الناصري، وأخبروه بأنهم قرروا الإضراب وعدم دخول الصف في مادة اللغة الإنكليزية، لأن مدرسهم أهان العراقيين، وفعلاً نفذوا إضرابهم، وكان حسين جميل ضمن هؤلاء الطلاب، ورغم محاولة مدير المدرسة لإقناعهم بعدم الإضراب، ووعدهم بأنه سوف يتصل بوزارة المعارف ليطلب نقل المدرس المذكور. لكن الطلاب لم يستجيبوا للطلب، ونفذوا إضرابهم، واستمروا فيه رغم محاولة المدير تنيهم عن موقفهم مرة أخرى لكنهم لم يغيروا موقفهم حتى استجابت الوزارة لطلبهم، وقامت بنقل المدرس واستبداله بمدرس آخر. لقد قوى هذا الإضراب معنويات الطلاب، وأشعرهم بأنهم يستطيعون أن يفعلوا شيئاً إيجابياً، وكان لهذا الإضراب أثر في دفع الطلبة إلى ميدان النشاط السياسي، كما ظهر فيما بعد.

دور حسين جميل في الدفاع عن الحرية الفكرية. في السنة الدراسية 1926-1927 ظهرت قضية أخرى أدت إلى حدوث مظاهرة وضجة كبيرة في بغداد وبقية المدن العراقية الأخرى، وهي حادثة النصولي، وكان لحسين جميل وزملائه دور كبير فيها، وسبب هذه الحادثة هو قيام أنيس زكريا النصولي، اللباني الأصل والتدريسي في دار المعلمين، بإصدار كتاب عن تاريخ الدولة الأموية في الشام، وفي كتابه المشار إليه وضع النصولي آراءه ووجهة نظره في التاريخ الأموي، جاءت بصياغات نقدية جديدة لم يألفها البعض، فعدّها مساساً بالحقائق التاريخية، كما عدّها البعض منجهاً علمانياً أو طائفياً، الأمر الذي أدى إلى هياج بعض الأوساط المثقفة أو الشعبية، وجعل الحكومة في وضع حرج.. لذا بادرت وزارة المعارف إلى منع تدريس الكتاب في مدارسها ومعاهدها، وعمدت إلى فصل النصولي من منصبه التعليمي.. وعد ساطع الحصري هذا الإجراء طبيعياً لمعالجة الموقف، وكان يشغل

حينها منصب مدير عام المعارف، خشية اغتنام البعض لمثل هذه الفرصة في إثارة التفرقة، أو اتهام الحصري بأنه وراء استقدام النصولي وغيره للتدريس في العراق.

أثار قرار الفصل زملاء النصولي الذين رفعوا احتجاجاً إلى وزير المعارف دافعوا فيه عن حرية الفكر، ثم أخذوا يحرضون طلاب الثانوية المركزية ودار المعلمين على حضور اجتماع في (نادي التضامن) في 29 كانون الثاني عام 1927 للتداول فيما ينبغي لهم القيام به، فقرروا التوجه في اليوم التالي 30 كانون الثاني إلى وزارة المعارف لرفع احتجاجهم على القرار المذكور. وتم اختيار وفد ضمّ كلاً من محمد حسن سلمان وعبد الرزاق الطاهر؛ لتسليم عريضة الاحتجاج تلك إلى وزير المعارف، نيابة عن المؤتمرين الذين اتجهوا بدورهم في مظاهرة من مركز تجمعهم في الكرخ حتى باب وزارة المعارف في الرصافة، ممّا أدى إلى عرقلة حركة السير، ومن ثمّ الاشتباك مع رجال الشرطة والإطفاء الذين حاولوا جاهدين تفريقهم، مستخدمين خرطوم مياه سيارات الإطفاء، ولكن دون جدوى، وأخيراً تفرق المتظاهرون على إثر كلمة ألقاها يوسف زكيل رئيس نادي التضامن، والذي ينتمي إليه عدد من هؤلاء الطلبة، ومن بينهم حسين جميل.

وبعد أن تفرق الطلاب من أمام بناية وزارة المعارف، رجع قسم منهم إلى مدارسهم، لكنهم لم يدخلوا الصفوف، وذهب قسم منهم إلى دار الأستاذ أنيس النصولي، منهم حسين جميل، وقدر النصولي لهم موقفهم، وطلب منهم الرجوع إلى دراستهم حتى لا يعرضوا أنفسهم لالأذى وأخبرهم أنه سوف يعود إلى لبنان، وأنه سيحتفظ للعراق وطلابه بأجمل الذكريات.

وفي مساء يوم المظاهرة أقتت الشرطة القبض على بعض الطلبة، ومنهم حسين جميل حيث بقي يومين في موقف شرطة السراي، ثم أطلق سراحه وزملائه بكفالة. وشرعت وزارة المعارف في التحقيق مع المحرضين على القيام بهذه المظاهرة والمشاركين فيها، فألقت لجنة برئاسة (سمر فيل) المستشار البريطاني في وزارة المعارف، الذي اتجه في التحقيق اتجاهاً يتماشى مع سياسة تفريق الصفوف وإثارة النزعات.

وسرعان ما أدرك الطلبة المضربون هذه اللعبة، فأسرعوا إلى إحباطها، فقرروا إنهاء الإضراب

حسين جميل يتحدث عن دراسته الأولية

إعداد: عراقيون



طابقين، ومقسومة كذلك الى قسمين، "الحرم" و"الديوان خانة" وتلفظ "ديوه خانه" وهذه عبارة عن دار كاملة لاستقبال الضيوف، وأخرها باب للدخول بواسطته الى الدار اثنائية المعدة لسكن اهل البيت. ومن الصدف الحسنة ان اعاشيش في تلك الدار ابن عمي "علي حيدر" وكان في الصف الثاني المنتهي، ودرس بعدئذ الطب وتخرج طبيباً في الجامعة الامريكية في بيروت. كان علي حيدر منتظماً في كل شيء: في دراسته وتصرفاته وشتى اعماله. الامر الذي ترك اثره في مواظبتي على الدراسة والاعتناء بسلوكه. والتقيت آنذاك بالطالب عبد المطلب امين الهاشمي/ وكان هذا رفيق علي حيدر في الصف المنتهي ويتردد عليه في الدار، فتعرفت عليه ثم تطور الامر الى صداقة امتدت حتى وفاته، رحمه الله.

كان عدد تلامذة المدرسة الثانوية في تلك السنين من القلة بحيث لم تكن تشغل بناية مستقلة بها، بل تشغل الطابق الاول فقط، اي الطابق بعد الارضي، من بناية مدرسة المأمونية الابتدائية. وكانت تقع في حلة الميدان قرب مدخل وزارة الدفاع حينذاك، ثم هدمت في السنين الاخيرة وشيدت في مكانها بناية لجنة اسالة الماء لمدينة بغداد. فما تزايد عدد التلامذة في السنة التالية تزايد كبيراً استقلت "الثانوية" بناية قريبة خاصة بها في محلة البقجة قرب الميدان، وهي المدرسة التي تحمّل اليوم اسم "الاعدادية المركزية". وكان الاقبال على المدرسة يتعاظم سنة بعد اخرى؛ ففي حين كان عدد المتخرجين من الدورة الاولى ستة تلاميذ فقط، ازداد عدد صفهم سنة 1924-23 الى درجة اقتضت تقسيمه الى شعبتين (أ) و (ب). وكان مدير المدرسة في اسنة التي دخلت فيها الثانوية والتي تتها "تظيف اشاوي"، وهو يومذاك ضابط ركن متقاعد، ثم عاد الى الجيش، وتولى بعد ذلك منصب وزير الدفاع لفترة قصيرة في وزارة المدفعي الخامسة سنة 1941.

وفي سنة دخولي الثانوية (1924-23) استقال شقيقي الاكبر مكي جميل، الذي يكبرني بست سنوات، من سلك التعليم 1930 الابتدائي ليدخل طالباً في مدرسة الحقوق ويأتي فيسكن معي ايضا في دار عمنا عبد الجبار. كذلك فعل ابن عمي (عبد العزيز بن عبد الجبار جميل) الذي يكبرني بثماني سنوات وهو شقيق علي حيدر. وهكذا سكنت في دار واحدة مجموعة من الشباب ربطتني بهم صلة وثيقة. وكنت اتطلع وبشوق واهتمام الى ما يدور على اسننتهم من احاديث.

عن مذكراته (العراق، شهادة سياسية)

في مدينة العمارة حيث كان عمل والدي، بلغت الصف السادس الابتدائي، وهو الصف المنتهي في المدرسة الابتدائية، سنة 1923. وكان قد تقرر في السنة الدراسية السابقة ان يكون امتحان الصف المنتهي للدراسة الابتدائية وزارياً، وينظر اليه برهبة يشوبها الاحترام. وقد تقرر اجراء الامتحانات الوزارية مركزياً في ثلاث مراكز: هي بغداد والبصرة والموصل. وكانت البصرة مركز امتحاني الاولى الجنوبية، وبضمنها "العمارة". فلما اقربت السنة الدراسية الاخيرة من الانتهاء تهيأت لتلك السفارة. ثم انتدبت المدرسة احد المعلمين، وكان خليل افندي "العزي"، مرافقة التلاميذ الى البصرة فلما رست احد البواخر بيت لنج في "العمارة" وكانت قادمة من بغداد، استقليناها، نحن طلاب العمارة مع معلمنا في طريقنا الى البصرة، فوجدنا على متنها تلامذة مدرسة علي الغربي ومعلمهم، وكانوا في طريقهم لأداء الامتحان نفسه.

وواصلت الباخرة رحلتها، وكان اسمها "زنبيا" وفي الطريق صعد اليه تلامذة مدرسة "قلعة صالح" ومعهم معلمهم. فلما وصلنا البصرة انزل جميع تلامذة وائي "المنتفك" و"اعماره" في مدرسة "باب السيف". لكن الامتحان الوزاري جرى في مدرسة "السيمر" وكان تحريياً كانت تلك هي المرة الاولى التي ارى فيها مدينة البصرة، فبهرتني جمالها وفتنتني عمراتها فحببتها حبا جما. وغالبا ما كنا نذهب بعد الانتهاء من امتحان اليوم الى "العشار" على ساحل شط العرب وكان دهغابنا بسيارات النقل وكانت تلك هي المرة الاولى التي اجرب فيها ركوب تلك الواسطة، ولعل هذا كان شأن جميع التلامذة الاخرين. كانت الواسطة سيارة صغيرة تتسع لاربعة ركاب فقط، اما التي انتقلت بها بين بغداد و"بعقوبة" قد كانت كبيرة تسمى "باص".

كانت تلك السفارة الى البيصرة وما تخللها من تجوال في شوارع الميناء والاسواق، خاصة اسواق العروف باسم سوق الهنود، اشبه بالسياحة رغم غناء الامتحانات. ولما فرغنا من الامتحانات عدنا لمدينتنا فرجع طلاب "العمارة" بالواسطة نفسها التي جاءوا بها على باخرة من بواخر بيت لنج، وكانت اما "زنبيا" او "زبيدة" اعلنت نتائج الامتحانات الوزارية في واسط العطلة لصيفية، وكان قد كتب عي بعض شهادات النجاح "ناجح باستحقاق"، وفي بعضها الآخر "ناجح مناسب" وواضح ان هذه لتسمية تدل على مستوى النجاح. وكان سروري كبيرا عندما وجدت شهادتي وعليها "ناجح باستحقاق" واتضح فيما بعد ان امتياز مثل هذا النجاح هو منح الناجحين باستحقاق قبول في الدراسات التي تلي الدراسة الابتدائية، وكانت تنحصر بالثانوية ودار المعلمين الابتدائية ومدرسة المساحة وكلية الام اعظم. فأذا بقيت شواغر في تلك المدارس بعد قبولهم قبل فيها عندئذ من كان نجاحه "مناسباً". وهذا ما وقع في تلك السنة فعلاً.

كثرت نجاحي وبأستحقاق يخولني الخيار، حسب مداولة جرت بين والسدي اين سادرس؛ وانكر من هذا الحوار انه استبعد الولدان منذ البداية "دار المعلمين"، لأنها لم يريدا لي ان اكون معلماً في مدرسة ابتدائية؛ ثم استبعدا "المساحة" ايضا فانحصر خيارهما بين الثانوية و"كلية الامام الاعظم". فاجابت والدة متحسرة: "خطية يلبس عمامة!". فاحتج والدي قائلاً: "وما عيب عمامة؟" فهو نفسه رجل دين يعتزم العمامة. واصرت والدة تقول: "الثانوية" وعندما سألت عن رأيي فضلت الثانوية. وهكذا اقر ختباري في الذهاب الى المدرسة الثانوية دون مزيد من المجادلة.

لم يكن في العراق حين ذاك سوى مدرستين ثانويتين كاملتين: الاولى في بغداد، والاخرى في الموصل. ا في البصرة، ورغم انها من مدن البلاد الكبيرة، فلم يكن فيها الاصفان ثانويان بعد الابتدائية، وعلى من يريد مواصلة الدراسة الذهاب الى احدي تلكم الثانويتين. وانكر ان تلامذة من البصرة جاؤوا الى بغداد فعلاً لاكمال دراستهم في ثانويتها، ومن هؤلاء عبد الجبار بكر، الذي تخصص فيما بعد بدراسة الزراعة في الولايات المتحدة الامريكية واشغل وظيفة "مدير الزراعة العام". كان علي ان اذهب الى بغداد، فجنّت اليها من "العمارة" بالباخرة ايضا، وسكنت مع بيت عمي عبد الجبار جميل، وكان يومئذ رئيس محكمة البداية في بغداد. ثم نقل الى الحلة فبقيت داره تسكنه اسرته في بغداد. وكانت دار عمي تقع في قنبر علي، وهي كبيرة وذات

والعودة الى الدراسة، وأصدروا بياناً ينفي عن المظاهرات أي صبغة طائفية. وقام الطلبة بإصدار بيان مكتوب باليد، تم توزيعه على الصحف وكثير من الناس، أكدوا فيه أنهم تظاهروا مناصرة للحرية الفكرية في التدريس والنشر والتأليف، وهي أمور قد أقرها الدستور، ولم تكن تظاهرتهم تلك بتحريض أو بدافع طائفي وأنهم أنهوا التظاهرة تأكيداً لذلك، وبناءً على تعهدات رئيس الوزراء جعفر العسكري بالحفاظ على حقوقهم المشروعة.

أنهت لجنة التحقيق اعمالها، وأصدرت قراراً تضمن إنهاء خدمات كل من الأساتذة: عبد الله المشنوق ودرويش المقدادي، وجمال زريق، وتسفيرهم إلى بلادهم، باعتبارهم من أركان التحريض، حسب زعم اللجنة. كما طردت لفيها من الطلبة من مدارسهم، طردت بعضهم طرداً نهائياً مثل حسين جميل وفائق السامرائي وعبد اللطيف محيي الدين، وطرقت البعض الآخر لمدة شهر وهم عبد القادر اسماعيل ومحمد خالد ابراهيم، وطرقت غيرهم لمدة أسبوعين مثل أنهم مشتاق ومحمد عبد الكريم وأحمد فوزي وآخرين كما وجهت الوزارة إنذاراً إلى طلبة آخرين مثل قاسم حسن وجواد حسين وعبد الله الظاهر وغيرهم. وقد احتج الطلاب المطرودون من الدراسة، سواء من طرد نهائياً أم مؤقتاً، وأخذوا يرجعون الصحف، ويصلون ببعض النواب للدفاع عنهم وإثارة قضيتهم في مجلس النواب وعلى صفحات الجرائد، وهذا ما تم فعلاً. قدم الطلبة المطرودون عرائض إلى الملك ورئيس الوزراء، وقّعها جميع الطلبة المطرودين نهائياً ومؤقتاً، يعترضون فيها على قرار الطرد، مطالبين بإعادة النظر في قضيتهم. كما قدم المحامون الذين اجتمعوا في بهو المعلمين يوم 27 شباط عام 1927 عريضة إلى رئيس الوزراء، يبيّنون فيها أن ما قامت به وزارة المعارف من طرد الطلاب من مدارسهم، يتعارض مع أحكام الدستور. وبعد المداولة التي أجراها ساطع الحصري المدير العام في وزارة المعارف مع الملك فيصل، قرّرت وزارة المعارف إعادة الطلبة المفصولين إلى مدارسهم، وقد عزا حسين جميل ذلك إلى الضغط الشعبي، أما الحصري فيقول: إن القرار كان يرجع إلى تأثيره الشخصي في الملك. وعلى أي حال عدّ هذا انتصاراً ليس للطلاب فقط، بل للحرية الفكرية التي عبر عنها هؤلاء الطلاب وغيرهم من طلاب المدارس الأخرى، الذين تضامنوا معهم في محاولة للتظاهر، بعد أن وصلت إليهم أخبار تلك المظاهرة.

لهذا يمكن القول: إن قضية النصولي التي حدثت في عام 1927، لم تكن إلا تعبيراً عن حرية الرأي والفكر ليس أكثر، والدليل على ذلك ما قام به هؤلاء الطلاب من مظاهرات كان الهدف منها إجبار وزارة المعارف على العدول عن رأيها الذي اتخذته بحق النصولي وزملائه وعبروا عنها بعرائضهم التي قدموها للملك فيصل، وبنوا فيها الهدف من وراء تلك المظاهرات، وهو مناصرة حرية الفكر ليس أكثر، وليس لأجل إثارة النعرات الطائفية كما يقول بعض المناوئين لحرية الفكر.

عن محاضرة للكاتب في جمعية حقوق الإنسان في 26 كانون الاول 2015.

عندما تولى حسين جميل مديرية الدعاية سنة 1936

د. بشرى سكر الساعدي



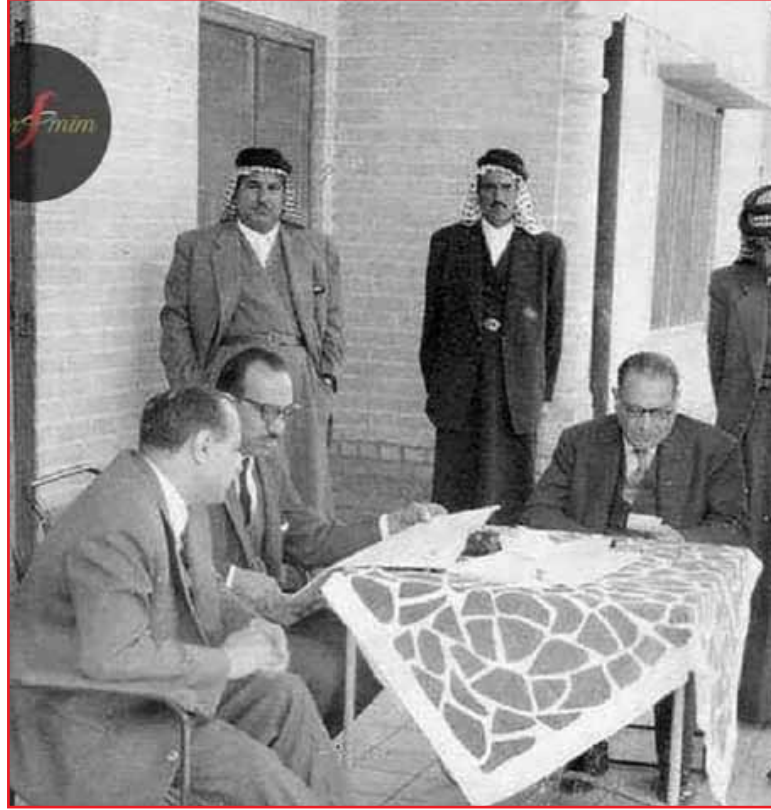
بعد نجاح انقلاب سنة 1936 وتولي جماعة الاهالي التي ينتمي اليها، تولى حسين جميل منصب مدير الدعاية والنشر في وزارة الداخلية، اذ استدعي من مقر عمله القضائي في عانة بناء على اقتراح من كامل الجادرجي.



وعندما وصل بغداد عرض عليه كامل الجادرجي منصب مدير الدعاية والنشر، فوافق وقبل المنصب، ولاسيما عندما علم ان هناك موظفين ذوي كفاية من رجال الاعلام يومذاك سيقومون بمساعدته، فقد تولى حسين الرحال ملاحظة المطبوعات الاجنبية، كما تولى ابراهيم حلمي العمر ملاحظة المطبوعات العربية.

وهذا الامر سهل عليه العمل كثيرا، وكانت الدائرة التي يشغل بها حسين جميل المنصب تقع في بناية وزارة الداخلية المجاورة للقشلة، وابتدأ العمل في منصبه يوم الرابع من تشرين الثاني عام 1936. وعُد حسين جميل اول من شغل هذا المنصب، لأن المنصب كان قد شغل منذ تشكيله حتى مجيء حسين جميل بطريقه الوكالة من قبل ابراهيم حلمي العمر، الذي رجع إلى وظيفته الاصلية بعد تولى حسين جميل هذا المنصب. وعلى الرغم من قصر المدة التي شغل فيها حسين جميل هذا المنصب، إلا أنه قام ببعض الاعمال المهمة والضرورية، واول تلك الاعمال هو اعادة الصحف المعطلة، إذ نظمت مديرية الدعاية والنشر قائمة بأسماء تلك الصحف والمجلات، ورفعتها إلى حكمت سليمان رئيس الوزراء ووزير الداخلية بالوكالة لغرض إصدار أمر بالعفو، وقدّمت المديرية المذكورة طلب رجاء إلى رئيس الوزراء من أجل أن يعمّم منشورا على كافة الوزارات يدعوها لتسهيل مهمة مندوبي الصحف ومساعدتهم على استقصاء الأخبار والمعلومات من منابها الاصلية، لإيصالها إلى الرأي العام بأسرع ما يمكن، وبالصورة الصحيحة، لأن مهمتهم غدت شاقة وصعبة، لعدم تعاون تلك الوزارات معهم، وعدم تزويدهم بالأخبار لنشرها في صحفهم. فأصدر مجلس الوزراء قرارا بالافراج عن جميع الصحف المعطلة، وذلك في 12 تشرين الثاني عام 1936.

كما أبدت مديرية الدعاية والنشر في وزارة الداخلية اهتماما جديا بالصحافة، إذ نظرت في أمر رفع الطوابق البريدية عن الصحف، وإلغاء بعض القيود ورفع العراقيل عن طريقها، وأول الأمور التي باشرت بها هو إعفاء ورق الصحف المحلية من رسم الكمرك، وهذه بادرة حسنة من بؤادر اهتمام الحكومة بالصحافة، لكن الأمر



الأهم من ذلك كله، والذي دعت الصحافة إلى إعادة النظر فيه، فداحة رسم الطوابق البريدية على الصحف في الداخل والخارج، إذ إن سعر الطابع البريدي للصحف داخل القطر كان (فلسين)، هذا بعد إتمام معاملة التسجيل و دفع الرسم المقرر لها. أما في خارج القطر فإن إرسال عدد واحد من جريدة الانقلاب على سبيل المثال للمبادلة مع الصحف الخارجية يكلف (ستة أفلس) أجرة طابع بريدي فقط. ومن الأمور المهمة التي ساعدت مديرية الدعاية والنشر على حلها في 22 كانون الأول عام 1936، عند قيام فريق من العمال المشتغلين في شركة بلفور بإضراب عن العمل، بسبب تشغيلهم من قبل الشركة عشر ساعات ونصف يوميا، ولصعوبة عبور النهر التمسوا من مديرية الدعاية والنشر تبني موضوعهم، ونشر واقع حالهم وشكواهم، وفعلا تم ذلك، لذا أخذت الحكومة الأمر باهتمام كبير فور وقوعه، وطلبت من العمال المضربين فأرسل العمال شكواهم المتضمنة كونهم يعملون أكثر من ثماني ساعات في اليوم، وأن الشركة تنقلهم إلى الضفة الأخرى من نهر دجلة في سفينة العبور، وهم يطالبون بتخفيض ساعات العمل إلى ثماني ساعات في اليوم، وتسهيل أمر العبور، ونتيجة المداولة مع ممثل الشركة تم الاتفاق على تقليل ساعات عمل العمال إلى ثماني ساعات في اليوم اعتبارا من 9 كانون الثاني عام 1937، من غير الاتفاق على تخفيض الأجور، مع معالجة أمر النقل، وقد تم تأييد الاتفاق مع ممثل الشركة، ووافق العمال على الحل المذكور، وعادوا لاستئناف العمل.

ومن الأعمال الأخرى التي قام بها حسين جميل، من خلال منصبه مديرا للدعاية والنشر، هو الاهتمام بالاذاعة العراقية، وإعادة البث

الصحافة العراقية من جهة أخرى، وتمهيدا لإجراء التعديل المطلوب على قانون المطبوعات، تم رفع الطلب إلى المجلس النيابي، وقامت تلك المديرية بوضع بعض المقترحات، لأجل رفع مستوى قانون المطبوعات نحو الأفضل، نشرت جريدة البلاد خبرا اقتبسته من جريدة المقطم المصرية من غير أن تتأكد من صحة ما قامت بنشره، ومضمون هذا الخبر أن السيد جميل الراوي، أحد وزراء العراق السابقين، حمل رسالة من ملك العراق إلى أمير شرقي الأردن، بخصوص قضية فلسطين، لذا فإن نشر خبر من هذا القبيل يترك أثرا بالغ الأهمية، وهياجا لدى الرأي العام، ويثير تساؤلات كبيرة من قبل المعارضة وأبناء الشعب، لهذا طلبت مديرية الدعاية والنشر من اصحاب الصحف أن يتأكدوا من صحة الخبر قبل نشره، خوفا من حدوث فوضى وهياج عام تصعب السيطرة عليه. كما سمح حسين جميل بطبع كراس بعنوان (العبرة في عهد ياسين الهاشمي) يتكون من 43 صفحة، لصاحبه عبد الله البصير، وهو الاسم المستعار لكامل الجادرجي الذي كتب مضمون هذا الكراس في عهد الوزارة الهاشمية، ولم يستطع نشره، لأنه يتحدث عن الوزارة الهاشمية، فطبع بعد انقلاب عام 1936، إذ قام حسين جميل بطبعه في مطبعة الرشيد في بغداد.

وعندما اشتدت الانتقادات والطمعون في العديد من الصحف العربية أمثال الاهرام والبلاغ والشباب والمقطم وغيرها، وفي الصحف العراقية أمثال صحيفة البلاد والهداية وغيرها، لوزارة الانقلاب، ولاسيما بعدما ساءت أوضاع الحكم، لتدخل بكر صدقي في الشؤون السياسية من جهة، وقيامه باحتضان خصوم جماعة الاهالي، وتصريحاته في الصحف بصيغة لا تتلائم وتلك الاهداف التي سعت الجماعة إلى تحقيقها و ترجمتها إلى واقع عملي مؤثر في العراق من جهة أخرى، وبعد قيام بعض الصحفيين في السير في ركاب بكر صدقي، وإطلاق التصريحات غير المسؤولة، التي عجزت مديرية الدعاية والنشر من الحد منها وإيقافها، وجد حسين جميل أن دوره في توجيه مسار الدعاية والنشر قد بدأ يتضاءل، لذا قدم استقالته بعد أن شغل هذه المديرية زهاء سنة أشهر.

توسط حسين جميل لدى حكمت سليمان رئيس الوزراء ووزير الداخلية وكالة ورجاه الموافقة على إعادته إلى العمل القضائي، بعد أن قام صالح جبر وزير العدلية من جانبه بإقناع حكمت سليمان برغبة حسين جميل هذه. فصدرت إرادة ملكية بتعيينه في القضاء حاكما في محكمة بداءة بغداد، وبأشر عمله في القضاء مرة ثانية في 22 أيار عام 1937. وعبرت جريدة الإنباء عن أسفها الشديد لتخلي حسين جميل عن منصبه، وذكرت أنه شغل هذا المنصب خلال هذه الأشهر بكل نبل وشرف واستقامة، وطلبت الحكومة بعدم عودة الادوار السالفة، وعدم إسناد هذا المنصب بالوكالة إلى الأشخاص السابقين الذين لعبوا أدوارا مختلفة في عهد الوزارات السابقة، بل يجب أن يختاروا الشخص المناسب لهذا المنصب، ورشحت له طالب مشتاق، باعتباره الشخص الجدير بأن يرتقي بهذا المنصب بعد حسين جميل، وأن يجعلوا منه أداة نفع صالحة للبلاد في الداخل والخارج.

عن رسالة (حسين جميل ودوره...)

ملحق أسبوعي يصدر عن مؤسسة



للإعلام والثقافة والفنون

فخرى ربيع

رئيس مجلس الإدارة رئيس التحرير

رئيس التحرير التنفيذي

علي حسين

سكرتير التحرير

رفعة عبد الرزاق

يمكنكم متابعة الموقع الإلكتروني
من خلال قراءة QR Code:



www.almadasupplements.com

Email: info@almadapaper.net

طبعت بمطابع مؤسسة للإعلام والثقافة والفنون

حسين جميل في الخمسينيات

على غرار تجربة غاندي في الهند.. حزب بأسم (المؤتمر الوطني) في العراق سنة 1956

آية جميل عباس



كلف نوري السعيد بتأليف وزارته الثانية عشر في 3 آب عام 1954-17 كانون الأول 1955 ووافق على تأليفها ولكن بشروط مسبقة، وكان من أبرزها حل المجلس النيابي وإجراء انتخابات جديدة، وبالفعل حصلت الموافقة على شروطه وألفت وزارته الثانية عشرة، وكان أول عمل قام به نوري السعيد استصدار إرادة ملكية بحل المجلس النيابي، وقد كان حسين جميل نائباً في المجلس عن مدينة بغداد، كان لهذا المجلس أهمية تاريخية وذلك لكونه آخر مجلس نيابي ضم نواب معارضين للحكم.

اتبع نوري السعيد في سياسته الداخلية سياسية عرفت بإصدار المراسيم، إذ قام بإصدار العديد من المراسيم التي استهدفت الحركة الوطنية، استنكر الحزب الوطني الديمقراطي السياسة التي انتهجها نوري السعيد، إذ اصدر الحزب الوطني الديمقراطي بياناً مسهباً يصف فيه المراسيم بأنها أفضع ما قامت به أية حكومة، ليس في العراق فحسب، بل في العالم أجمع، لا لأنها تخالف المبادئ الديمقراطية وتخرق المبادئ الدستورية فحسب، بل لأنها ضربت عرض الحائط بواحد من الحقوق الطبيعية المقدسة وهو حق المواطنة، وقد طالب الحزب بإلغاء المراسيم، وإحلال وضع يبعث الطمأنينة ويهيئ جواً صالحاً بعيداً عن التحدي والاستفزاز للعمل على تحقيق الإصلاحات الكثيرة التي تحتاج إليها البلاد.

ونتيجة لموقف الحزب المعارض لسياسة نوري السعيد، أصدرت الحكومة أمراً بحل الحزب الوطني الديمقراطي، وتعطيل جريدته في 2 أيلول عام 1954، واستندت الحكومة إلى أن الحزب المذكور يعمل على الإخلال بالأمن والنظام، ويعمل على استغلال الناس البسطاء لإثارة الشعب، وصدر بيان رسمي بسحب إجازة الحزب الوطني الديمقراطي، وأثناء تلك الفترة عطلت الأحزاب السياسية وأغلقت صحافتها فإنتهت بذلك الحياة الحزبية العلنية، ولم يسمح بإجارتها حتى نهاية العهد الملكي.

احتج الحزب الوطني على قرار سحب إجازته في مذكرة مطولة قدمت إلى رئيس الوزراء في 15 أيلول عام 1954، عد الحزب قرار أبطال رخصته قراراً مخالفاً لقانون الجمعيات وأحكام الدستور، وطالب أعضاء الحزب بإلغاء هذا القرار، ففي 7 تشرين الأول عام 1954، قدم كل من حسين جميل، وكامل

الجادرجي، ومحمد حديد، وجعفر البدر، وعواد علي النجم، وعبد المجيد الوندائي، طلباً لتأسيس الحزب الوطني الديمقراطي من جديد، أجرت السلطات التحقيقات اللازمة من الجهات المسؤولة، وكان الرد على طلبهم أن الأسباب التي دعت إلى إغلاق الحزب وصحيفته لا تزال قائمة، وردت وزارة الداخلية الطلب في 23 تشرين الأول عام 1954، ثم قدمت الهيئة المؤسسة طلباً تمييزياً من أجل نقض قرار وزير الداخلية عندما وجدت الهيئة المؤسسة أن قرار وزير الداخلية يعد مخالفاً لمرسوم الجمعيات والقانون الأساسي، ولكن تم رد الطلب هو الآخر.

قدم قادة الحزب الوطني الديمقراطي عدد من المذكرات مع قيادة حزب الاستقلال، إذ تم توحيد جهودهما ونشاطهما السياسي في تلك المدة، وقدمت مذكرات مشتركة بين قيادات الحزبين احتجاجاً على السياسة التي انتهجها نوري السعيد.

وبعد أن أغلق السبيل أمام العمل السياسي العلني، وإغلاق الحزب الوطني الديمقراطي، وبقية الأحزاب الأخرى، لم يبق القيام بنشاطات سياسية حثيثة عدا تقديم المذكرات، فضلاً عن سياسية المراسيم التي انتهجتها هذه الحكومة، ظهرت فكرة توحيد العمل السياسي بين الأحزاب، لاسيما بعد تعطيل العمل السياسي أثناء تلك المدة، ظهرت محاولة لتأليف كتلت سياسي، وفي إطار هذه المساعي عقد اجتماع في 3 شباط عام 1956، ضم فضلاً عن حسين جميل كل من كامل الجادرجي، ومحمد حديد عن حزب الوطني الديمقراطي، وعن حزب الاستقلال وحضر محمد مهدي كبة، ومحمد صديق شنشل، ولم يحضر فائق السامرائي لسفره خارج العراق، وحضر أيضاً حكمت سليمان من المستقلين، واتفقوا على منهاج لهذا التكتل يقوم على احترام القانون الأساسي ومعارضة كل ما يخالفه نصاً وروحاً، ولاسيما المراسيم التي أصدرتها حكومة نوري السعيد الثانية عشر، منها تعطيل الصحف، وإسقاط الجنسية العراقية وغيرها من القوانين.

استمرت الاجتماعات بين قادة الأحزاب الوطنية، وقد جرت عدد من المباحثات بين كل من كامل الجادرجي، ومحمد حديد، وحسين جميل لإيجاد منفذ للعمل السياسي في الوضع القائم وقتذاك، لاسيما بعد تعطيل الأحزاب، وإغلاق الصحف الحزبية والمعارضة المستقلة، وبرزت فكرة تأليف تنظيم سياسي من الأحزاب التي أُلغيت إجازتها، أو من بعضها على الأقل، على غرار حزب المؤتمر

الوطني الهندي، إذ كان الحزب الوطني الديمقراطي شديد الإعجاب بحزب المؤتمر الوطني الهندي، وذكر حسين جميل أن الحزب الوطني الديمقراطي يتفق مع حزب المؤتمر الوطني الهندي في ثلاثة أمور رئيسية، الأول: الرغبة في تحقيق الاستقلال التام، والثاني: العمل من أجل بناء الديمقراطية، والثالث: الإيمان بسياسة الكفاح السلمي ضد السلطة التي جاء بها غاندي.

ثم بعد ذلك فاتحوا قادة حزب الاستقلال بهذه الفكرة، وقد رحب بها قادة حزب الاستقلال، لذا عقد اجتماع لقادة الحزبين، لوضع المنهج السياسي للتنظيم الذي أطلق عليه حزب المؤتمر الوطني.

توجه في 16 حزيران عام 1956، كل من حسين جميل، وفائق السامرائي، إلى وزارة الداخلية العراقية وقدموا طلب الهيئة المؤسسة لتأسيس حزب سياسي باسم حزب المؤتمر الوطني وقد ضمت الهيئة المؤسسة أيضاً، كامل الجادرجي، ومحمد حديد، وجعفر البدر، وهديب الصاح حمود من الحزب الوطني الديمقراطي، ومحمد مهدي كبة، وفائق السامرائي، ومحمد صديق شنشل، ومحمد أمين الرحمان، وعبد الشهيد الياسري من حزب الاستقلال.

وبعد ذلك قامت وزارة الداخلية بإحالة الطلب للجهات الأمنية وذلك من أجل التحقيق من شخصيات مقدمي الطلب، وقد أشارت المعلومات الأمنية التي تضمنتها كتاب مديرية شرطة بغداد في 7 تموز عام 1956 إن حسين جميل متعاطف مع الحركات اليسارية، وكذلك إتصاد الطلبة، فضلاً عن نشره المؤلفات والكراسات السرية، التي تخدم أغراض تلك المنظمات الهدامة، وتعرض ضد الدولة، وأنه قد استغل منصبه تقنياً للحامين في زج النقابة في المعارضة السياسية، واتخاذ مواقف معادية ضد الحكومة، وأتهم أيضاً محمد مهدي كبة أنه قام أثناء رئاسته لحزب الاستقلال باتخاذ مواقف لا تخدم المصلحة العامة، وكان يحاول استغلال الشعور القومي لدى المواطنين لتوجيهها ضد الوضع القائم وقتذاك، وقد إنهم كامل الجادرجي في تحريض الشعب، وتأجيج شعورهم ضد النظام، وخلق روح التمرد، وكما وصف التقرير محمد حديد على أنه من المتعاطفين مع الحركات اليسارية، والتعاطف مع اليهود، أما فائق السامرائي فعده من دعاة سياسة العنف لتحقيق أهداف حزب الاستقلال، ووصف محمد صديق شنشل بأنه من أبرز المعارضين من حزب الاستقلال لسياسة الحكومة، وعلى أساس هذه المعلومات ردت وزارة الداخلية الطلب في 9 تموز عام 1956، وقد رفض وزير الداخلية سعيد قزان في مؤتمره الصحفي بتاريخ 9 تموز عام 1956، طلب تأسيس الحزب، لكونه لا يخدم مصالح العراق وأهدافه الوطنية، واتهام منهاج الحزب بعدم تطبيق أحكام الدستور، وأن المادة السادسة منه التي نصت على أن حزب المؤتمر الوطني يعمل على تعزيز التعاون بين كافة المواطنين، وذلك باحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم ويعد الأكراد والعرب شركاء في الوطن ويدعو إلى احترام حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية، اعتقد سعيد القزان بأنها تعمل على تمزيق العناصر التي يتألف منها الشعب وإنها أيضاً تعمل على إشاعة روح الكراهية والتفرقة بين أبناء الشعب الواحد.



مع حسين جميل وكتابه (شهادة سياسية)

عبد الحميد الرشودي

باحث راحل



الاستاذ حسين جميل شخصية وطنية مرموقة وعلم من اعلام القانون عرف على مدى اكثر من نصف قرن بمواقفه الوطنية المعتدلة من القضايا العامة وهو اذ يقدم لنا في هذا الكتاب سيرته الذاتية. ويدلي بشهادته على احداث عصره انما يقدم للاجيال خلاصة تجاربه وانطباعاته عن حقبة هي من اشد حقب تاريخنا المعاصر اضطرابا اختلفت فيها الراء وتباينت الاحكام ومن احق من حسين جميل وهو من العدول ان يدلي بشهادته ويحكم لها او عليها ورائده في احكامه عقل يقظ وضمير حي.



سبب يمس الوطنية، انما هي مواقف اتخذت وسياسة اتبعت باجتهاد انها مواقف وسياسة في صالح العراق وولاؤهم للعراق.

ومما يؤيد صحة ما ذهب اليه المؤلف الفاضل ان المرحوم الشهيد السعيد عبد المحسن السعدون، وقد كان اشد الساسة الذين تعرضوا للاتهام بمصانعة الانكليز وتنفيذ سياستهم ومسايرة خططهم قد اضطر بعد ان استمع الى خطب المعارضة في جلسة مجلس النواب المنعقدة صباح الاثنين 11/ تشرين الثاني 1929 وهم يكيلون له التهم ويسددون اليه قوارص الكلم وسهام النقد وخاصة النائب معروف جياووك الذي حرق كلام السعدون عن مواضعه وزعم انه يدعو الى الثورة على الانكليز (كما جاء في جريدة نداء الشعب العدد 488 - 58 الصادر يوم الاربعاء الموافق 13/ تشرين الثاني 1929) فما كان من هذا الرجل النبيل إلا ان يؤوي الى غرفته مساء هذا اليوم وبفرغ مسدسه في صدره بعد ان كتب وصيته المؤلمة والتي اعتبرت الكتاب الأحمر للقضية العراقية والتي جاء فيها... وهم عاجزون عن تقدير نصائح ارباب الناموس من امثالي، يظنون اني خائن للوطن، وعبد للانكليز ما اعظم هذه المصيبة! انا الفدائي الاشد اخلاصا لوطني قد كابدت انواع الاحتقارات وتحملت المذلات محضا في سبيل هذه البقعة المباركة التي عاش فيها آبائي واجدادي...»

من أرشيف الراحل الرشودي

اوساط الشعب لذلك اتخذوا موقفا ما او تصرفوا في أمر من الامور على وجه يرضي الحركة الوطنية ومن هنا جاءت "الازدواجية" ومن حسن الحظ ان عدد هؤلاء السياسيين قليل جدا. وحتى بالنسبة الى هذا العدد القليل جدا، ارجو ان اكون مخطئا في نظرتي هذه، لكي لا يكون في العراق من جامل الاجنبي ونظر للامور العامة بعينين مختلفتين" ص 132.

وبعد ان يبين وجهة نظره في المظاهر السلبية للنظام الملكي يرى ان مرد الخلاف بين السلطة والمعارضة يعود الى ان المعارضة قد اخذت "بالمطلق" على حين ان السلطة قد اخذت "بالنسبي" التي كانت تسترشد بسياسة الملك فيصل القائمة على مبدأ "خذ وطلب".

ويتوصل المؤلف الكريم بعد دراسته الرصينة الأمانة الى تقويم الاعمال التي وقعت في العهد الملكي تحت الظروف الموضوعية التي عرضها بشيء من التفصيل في كتابه فيخلص الى ان الخلاف يدور حول الصحة والخطأ ولا يمسه وطنية الذين اتبعوا تلك السياسة وقد عزز رأيه هذا بان الدراسات التي تمت والكتب التي الفت وكشفت عن كثير من مقومات ذلك العهد وخاصة بعد ان تم الاطلاع على اوراق العهد ووثائقه، فان كشف الحساب هذا لم يظهر لنا مطعنا في وطنية اولئك الساسة الذين شغلوا الوزارات في العهد الملكي وشغل بعضهم رئاسة الوزارة حتى اولئك الذين نسبوا اليهم اخطاء في مواقف اتخذوها او في سياسة اتبعوها، فان احدا منهم لم يرجع ذلك الى

السعيد وزارته الاولى سنة 1930.

ولعل في حديث المؤلف عن الاسباب العامة لظاهرة "الازدواجية" في الحكم لدى الملك فيصل الاول وبعض السياسيين ما يقيم الدليل على اعتصام المؤلف بحكمة الشيوخ والافادة من التجارب فقد كان دقيقا في عبارته محترزا من الانسياق وراء العواطف والاحكام الشائعة قال، وهو يحدد منهجه ووجهة نظره: "واستكمالا للصورة، انكر ما اعتقد انه احد اسباب "الازدواجية" في بعض مواقف وتصرفات واقوال بعض السياسيين، وارجو ان يلاحظ القارئ كلمة "بعض" التي كتبتها مرتين "بعض مواقف" و "بعض السياسيين" وما اقصد اليه من هذا التنبيه هو ان ما سانكره قد لا يكون قد وقع إلا من عدد قليل جدا من السياسيين كما انه قد لا يكون قد وقع إلا في موقف او تصرفات أو أقوال قليلة جدا ايضا. وهذا الذي اريد ان انكره هو ان بعض الساسة ممن تولى الحكم كانوا يعرفون ان "مركز القوة" في النظام السياسي في عهد الانتداب هو بيد الانكليز فهم اذا ارادوا البقاء في الحكم او العودة اليه وحتى ضمان مقعد لهم في البرلمان - وقد كانت انتخابات مجلس النواب مسيطرا عليها، وعضوية مجلس الاعيان بالتعيين - فان ذلك يتطلب مسايرة السياسة البريطانية - ولو الى حد ما - لذلك فهم يفعلون ذلك في موقف ما او تصرف ما ولكنهم في الوقت نفسه كانوا يريدون ان يحفظوا لانفسهم مكانا ما في

استهل المؤلف كتابه بنبذة عن سيرته الذاتية فحدثنا عن ايام طفولته وصباه وبين المؤثرات السياسية والفكرية التي اثرت فيه وطبعته بطابعها الخاص ثم شرع يحدثنا حديث الخبير العارف عن المواقف الديمقراطية التي وقفها الشعب العراقي في بواكير نهضته ثم قفي على ذلك بالحديث عن الانتداب والمعاهدة العراقية الانكليزية الاولى والظروف التي اكتنفت وضع الدستور العراقي وبعد ذلك عطف الكلام على الحركات الطلابية متمثلة بجائحة كتاب انيس زكريا النصولي "الدولة الأموية في الشام" ومظاهرة الطلاب الاحتجاجية على زيارة الداعية الصهيوني الفريد موند في 8 شباط 1928 الى بغداد وختم ذلك بالتظاهرة الشعبية في تشييع الشيخ ضاري المحمود الذي توفي في مستشفى السجن في 1/ شباط/ 1928 اي بعد يوم واحد من صدور الحكم عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة.

ثم يعود المؤلف ثانية الى سيرته الذاتية فيحدثنا عن فصله من كلية الحقوق ببغداد والتحاقه بمعهد الحقوق بدمشق وما عرض له هناك من علاقات ومناسبات ويختتم كتابه بموضوع، معالم في الحكم العراقي من انتصار السعدون الى تشكيل نوري

عراقيون

ملحق أسبوعي يصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

